مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 – 2010
اسم الكاتب: م.د. نادية فاضل عباس فضلي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7021
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 04:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

" التجربة التنموية في ماليزيا من العام ٢٠٠٠-٢٠١٠ "

المدرس الدكتورة

نادية فاضل عباس فضلي

drnfa74@yahoo.com

الملخص :

التجربة الماليزية في التنمية تعد من التجارب التي تمتاز بخصوصيتها واهميتها بالنسبة لدول العام الثالث والتي يمكن السير على خطاها للنهوض من التخلف والتبعية الاقتصادية، فماليزيا نهضت نهوضاً كبيراً في المجال الاقتصادي خلال الاربعة عقود الاخيرة، فقد استطاعت التوفيق بين اتجاهين، وهما الاندماج في اقتصاديات العولمة من جهة مع الاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني من جهة اخرى ، فقد تحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الاولية البسيطة الى اكبر الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرقي آسيا.

ان نهجها الاقتصادي المتميز استطاع الخروج بها من الازمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بدول جنوب شرقي آسيا في العام ١٩٩٧ ، حيث لم تخضع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعلاج ازمتها بل عالجت المشكلة من خلال برنامج اقتصادي وطني متميز عمل على فرض قيود مشددة على سياسة البلاد النقدية والسير بشروطها الاقتصادية الوطنية ، وليس الاعتماد على الآخرين الذين يبغون استغلال ازمتها .

كانت ماليزيا قد ركزت على المبدأ الاسلامي الذي يجعل الانسان محور النشاط التنموي واداته فأكدت على تمسكها بالقيم الاخلاقية والعدالة والمساواة الاقتصادية، مع الاهتمام بتنمية الاغلبية المسلمة من السكان الاصليين من الملاويين، وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الانتاجية، ويعد فكر رئيس وزراء ماليزيا الاسبق "مهاتير محمد"، الفكر التنموي المحفز لقيادة ماليزيا لتكون دولة صناعية متميزة على المستوى الآسيوي على اقل تقدير، وجسدت التجربة

الماليزية في التنمية قدرة الدولة شعباً وحكومة في الاعتماد على الذات، ولم يتحقق ذلك الابموجب توافر شرط الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي كان الحافز الاساس في التقدم الاقتصادي ، وعد التنوع في المجتمع الماليزي مصدر اثراء لاهدم للعملية التنموية مع الاستفادة من التكتلات الاقليمية كمنظمة الآسيان التي كانت قد اسهمت بتقوية الاقتصاد الماليزي ومنحتها مكانة في سلم الاقتصاديات العالمية.

المقدمة

التجربة الماليزية من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من انجازات كبيرة يمكن ان تستفاد منها الدول النامية كي تنهض من التخلف والجمود.

تعد ماليزيا دولة اسلامية ذات مقومات كبيرة حققت خلال العقود الاربعة الماضية قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية حيث اصبحت الدولة الصناعية الاولى في العالم الاسلامي وكذلك في مجال الصادرات والواردات في جنوب شرقي آسيا ،وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة ومن تنويع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة ،وحققت تقدماً ملحوظاً في ميادين معالجة الفقر والبطالة والفساد وتخفيض نسب المديونية الى مديات كبيرة .

لقد استفادت ماليزيا من الانفتاح الكبير على الخارج عبر اندماجها في اقتصاديات العولمة مع الحفاظ على ركائز تنمية اقتصادها الوطني ،ونرى مظاهر التقدم واضحة من خلال تحولها من بلد يعتمد بشكل اساس على الزراعة الى بلد مصدر للسلع الصناعية والتقنية خاصة في مجال الصناعات الكهربائية والالكترونية ،فتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠١، رصد اهم دولة مصدرة للتقنية العالمية وكانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك عن كل من ايطاليا والسويد ،كما كانت تجربتها الفائقة النجاح في مواجهة الازمة الاقتصادية لعام ١٩٩٧، والتي واجهت دول جنوب شرقي اسيا برمتها خير دليل على البرنامج الناجح الذي انتهجته من خلال التزامها بتنفيذ خطة عمل وطنية فرضت من خلالها قيوداً مشددة على سياستها النقدية واعطت البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ خطة طوارئ لمواجهة هروب راس المال الاجنبي وجلب النقد الاجنبي للداخل واستطاعت ماليزيا الخروج من ازمتها المالية

خلال سنتين ، وبحثنا ينطلق من فرضية قوامها ان وجود قادة الفكر التنموي في ماليزيا مكنها من الوصول الى المستوى التنموي المرموق الذي تمتاز به اذ وجد هذا الفكر قاعدة له للتطبيق في البلاد، فضلاً عن الاعتماد على قيم الاسلام النبيلة وجعلها سلوكاً يومياً للتعامل مما دفعها للتقدم داخلياً وخارجياً متظافرة مع القيم الآسيوية ، اذن الأنموذج الاقتصادي الماليزي اضحى إنموذجا يشار له بالبنان وهو يحتذي بالأنموذج الياباني بالتنمية

وعليه سيتم تقسيم هذه الدراسة .

الى المطالب الآتية :

المبحث الاول : الاطار النظري لمفهوم التنمية .

المبحث الثاني: نظرة عامة عن ماليزيا .

المبحث الثالث: العوامل الداعمة لعملية التنمية في ماليزيا

المبحث الرابع: مؤشرات التنمية في ماليزيا بين عامي ٢٠٠٠ -٢٠١٠ .

المبحث الاول: الاطار النظري لمفهوم التنمية

هناك مفاهيم عديدة ومختلفة للتنمية يعود اختلافها وتعددها الى الاساس والمنهج العلمي الذي يستند اليه الباحثون في تحديد مفهوم التنمية، فالتنمية هي عملية شاملة تتناول جوانب الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية، يعود ذلك الى الترابط القائم بين الجوانب المذكورة بيد ان ذلك لايعني بالضرورة عدم منح الجانب الاقتصادي الارجحية، فهذا يشكل قواعد ارتكازية اساسية يستند عليها صانع القرارفي تحقيق التنمية في شتى جوانب الحياة الاخرى (1).

ومن جانب اخر تعد التنمية في أي مجتمع من المجتمعات البشرية اياً كان موقعها الجغرافي عملية مركبة ومتعددة الجوانب ،وهي تعني على المستوى الفردي تحسناً في مستويات المهارة والكفاءة الانتاجية والحرية والابداع والاعتماد على الذات وتحمل المسؤولية وتحديدها(2).

وفي ضوء ماذكر سابقاً تعد المقولات السابقة من الناحية الواقعية مقولات سلوكية وقيميه يصعب تقييمها وتقنينها حيث تعتمد على العصر الذي يعيش فيه الانسان وعلى تركيبته الاجتماعية ،ونظامه الاقتصادي والسياسي ،والظروف المحيطه به ،سواء الجغرافية التي لايرى بدأ من الخضوع لها والتعامل معها ،او الظروف التي يفرزها بنفسه، والتي قد تنقلب ضده في كثير من

المواقف والاحيان ،او ظروف العصر الدولية التي تفرضها سياسات القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والتي كثيراً ماتتعارض وتوجهاته الوطنية والقومية والانسانية وبمعنى اخر فأن تحقيق أي جانب من جوانب التنمية انما يرتبط ارتباطاً وثيق الصلة بوضع المجتمع بأكمله على المستويين الداخلي والخارجي وفي اطار الجانبين السياسي والاقتصادي(3).

لقد اصبح مفهوم التنمية متداولاً بصورة جلية في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة للتغيرات التي حدثت على الساحة العالمية والتي تمثلت بنهاية الحرب العالمية الثانية ، وحصول العديد من دول العالم الثالث على استقلالها ،ويرتبط مفهوم التنمية عادة بالجانب الاقتصادي ويتم الخلط كمصطلح بينه وبين مفاهيم اخرى كالتقدم والتطور ويعود هذا الخلط الى ان فكره التنمية كان قد تم فهمها على انها عملية اقتصادية بحته مرتبطه بزيادة الناتج الوطني (4).

و قد شهد منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي بداية حملة مراجعة نقدية لمفهوم التنمية ونماذجها كرد فعل لازمة جهود التنمية في العالم الثالث التي فضحت قصور الابنية النظرية والتنفيذية لبرامج التنمية، فدروس التاريخ بينت لنا ان التنمية لايمكن اقتصارها على جانب دون الاخر بل هي وكما يؤكد لنا الدكتور "اسماعيل صبري مقلد" التنمية عملية تضرب جذورها في كل جوانب الحياة وتفضي الى مولد حضارة جديدة او مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري (5).

فالتنمية تسعى لان تكون شاملة ومتكاملة ومتوطنة وان تنمية الانسان ككل هدف يجب ان يقبل بالاجماع ،وعموماً يمكن القول بأن التنمية هي عملية مستمرة ومتصاعدة تعبر عن احتياجات المجتمع وهي عملية مجتمعية يجب ان تساهم فيها كل قطاعات الشعب وهي عملية واعية أي انها ليست عشوائية وانما محددة الغايات والوسائل وهي تسعى لايجاد تحولات هيكلية في الاطار الاقتصادي – الزراعي الصناعي –الخدمي الاجتماعي وفي الاطار السياسي (6).

والتنمية عملية تتطلب توافر قدر من حالة الابداع الحضاري وهذا يحتاج كشرط اول الى وجود بلد مستقل ومحقق لوحدته الوطنية ومتجاوز لمشاكل الهوية ومحافظاً على قدر معقول من الاستقرار السياسي ، لاتنمية في ظل مجتمع يعاني من كثرة الانقلابات العسكرية والمظاهرات والاحتجاجات وكذلك حالات الاعتصام والاضراب التي يمارسها ابناء الشعب من فرض قوانين

حظر التجول والحظر والتبديلات الوزارية المستمرة ، وتشكيل المحاكم العسكرية وتطبيق الانظمة العرفية من اجل احكام سيطرتها على مايظهر من اعمال عنف تهدد النظام بالسقوط وتعرض الشرعية للانهيار (7).

وتختلف اشكال التنمية تبعاً لاختلاف مرتكزاتها فهناك التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسيتم تناولها كما يأتي (8) .

١- التنمية السياسية : كما يراها (الموند وباول) انها تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الامة والمشاركة والتوزيع وقام بتحديد وفهم التنمية السياسية في اطار التحديث السياسي حيث تتمثل معايير التنمية السياسية في التمايز البنيوي واستقلالية النظم الفرعية وعلمانية الثقافة.

اما(لوسيان باي)فقد وضع قائمة شاملة نسبياً للتعريفات المختلفة لمفهوم التنمية السياسية وهي :

اولاً:التنمية السياسية هي المطلب السياسي للتنمية الاقتصادية .

ثانياً:التنمية السياسية هي السياسة كما تمتاز بها المجتمعات الصناعية .

ثالثاً:التنمية السياسية هي التحديث السياسي .

رابعاً:التنمية السياسية هي التعبئة والمشاركة الجماهيرية .

خامساً:التنمية السياسية هي التنمية الادارية والقانونية.

سادساً:التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية .

سابعاً:التنمية السياسية هي اداء وادارة الدولية القومية .

ثامنا:التنمية السياسية هي التعبئة والقوة .

تاسعاً:التنمية السياسية هي جانب من جوانب عملية التغيير الاجتماعي.

اذن تتضمن التنمية السياسية نحو مزيد من المساواة بين الافراد في علاقاتهم بالنظام السياسي ، وتزايد قدرة النظام السياسي في علاقته بالبيئة المحيطة ، وتعزيز التمايز والتخصص للمؤسسات داخل النظام السياسي، فالتنمية السياسية هي جزء من التنمية الشاملة ، وهي تلك

العملية التي يحدث بمقتضاها تغير في القيم والاتجاهات السياسية والاجتماعية ، والنظم والهياكل وتدعيم ثقافة سياسية جديدة اذ يؤدي ذلك الى مزيد من التكامل للنسق السياسي.

٢- التنمية الاقتصادية:تعني احداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد القومي تؤدي الى زيادة ملحوظة ومستمرة في معدل نمو الدخل القومي بحيث تؤدي هذه الزيادة من التغلب والقضاء على المشاكل التي تواجهها الدولة مما يترتب عليه ارتفاع في مستوى معيشة الافراد، كما هو الحال ماليزيا موضوع الدراسة.

وتهدف التنمية الاقتصادية في اية دولة من الدول الى تحقيق زيادة واضحة في معدلات الدخل القومي بمعدل يزيد عن معدل تزايد السكان بما يضمن رفع مستوى المعيشة من خلال زيادة متوسط دخل الفرد الواحد من الدخل الكلي للمجتمع وتتضمن التنمية الاقتصادية شطرين مكملين لبعضهما هما : (9).

أ-التنمية الزراعية:وتتم عن طريق التوسع الزراعي اما بزيادة الرقعة الزراعية توسعاً افقياً او بزيادة انتاجية الارض توسعاً عمودياً.

ب- التنمية الصناعية :وتتم عن طريق التوسع في زيادة عدد المصانع المنتجة وكذلك المواد الخام وراس المال الصناعي .

٣- التنمية الاجتماعية احداث تغييرات جذرية في مفاهيم وسلوك الافراد تجاه المجتمع بما يترتب عليه احساس هؤلاء الافراد بمسؤولياتهم الجماعية في القضاء على المشاكل التي يواجهها المجتمع .

وهناك فضلاً عما سبق البعد الثقافي للتنمية وتبدأ من الانسان فمنه وبه تفتح جميع ابواب التنمية ورب سائل يقول ان هذه الامكانية لاي انسان موجودة في البلدان المتخلفة والبلدان المتقدمة على السواء فلماذا التقدم في الثانية والتخلف في الاولى ؟ لابد ان هناك عيباً في انسان البلدان المتخلفة ،مما يتطلب الامر صناعة عقول أي صناعة مثقفين ،ولما كان التخلف هو تخلف انسان وتخلف مجتمع ،فان البلدان المتخلفة بحاجة الى انسان مثقف لايوظف عقله ونتاج عقله لنفسه فحسب بل لمجتمعه ايضاً (10) .

وللتنمية الثقافية ابعادها الشمولية الواسعة فيصبح من خلالها المضمون الجوهري للثقافة وهو عبارة عن تراكم ابداعي عبر مسيرة الحضارة الانسانية والمعرفة بشتى ابعادها فهي تشمل المعرفة الادبية والفنية والتقنية وتشمل المعرفة في ميادين الاجتماع والسياسة والاقتصاد والادارة والفلسفة وغيرها (11).

وليس ثمه شك في ان ادارة التنمية لها اهمية كبيرة فمن اهم مضامينها هي قدرتها وفعاليتها في تنفيذ اهداف تنموية مبنية على استراتيجية واضحة تسندها ارادة سياسية جادة، وهذه القدرة وتلك الفاعلية تقتضيان الاخذ بالاساليب الادارية الحديثة كما تقتضيان وجود الكفايات البشرية القادرة على تطبيق تلك الاساليب واستيعاب الطبيعة الاستراتيجية للتنمية والدور والاهداف المرجو تحقيقها ،وللمثقف هنا دوره ايضاً في الاشارة الى خطورة ضآلة الكفاية والقدرة والالتزام في ادارة التنمية ومن ثم دورها المسبق لطريق التنمية الحقيقية (١٢) .

وفي ضوء الطرح السابق نرى ان التنمية بمعناها الواسع والشمولي الاقتصادي ،الاجتماعي،السياسي تعني العملية المجتمعية الواعية والمواجهة لايجاد تحولات هيكلية تؤدي الى تكوين قاعدة واطلاق طاقة انتاجية ذاتية ،يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط انتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن اطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الاساسية وموفراً لضمانات الامن الفردي والاجتماعي والقومي(١٣).

وعليه نرى ان التنمية تعد نشاطاً شمولياً تشتمل على نظم وفعاليات واعمال فرعية جزئية متخصصة تكون محصلة مجموعها العام المتفاعل في تحقيق ذلك الهدف المنشود التنمية الشاملة والتي تمس المجتمع بأسره ،وهي لاتخص الجانب الاقتصادي فحسب بل مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والعلمية وهي عملية منظمة تنتظم عبر مراحل زمنية متتالية لكل مرحلة فيها ميدان مخصص لتطويرها يحقق فيها نسب معينة من النمو والانجاز والتقدم يكون دالة على كون هذه الدولة دخلت مراحل متقدمة في عملية التنمية كما هو الحال بشأن دراستنا لموضوع التجربة التنموية في ماليزيا.

المبحث الثاني: نظرة عامة عن ماليزيا

قبل الحديث عن التطور التدريجي والانجازات التي مرت بها ماليزيا علينا الاطلاع في الامكانات بكل ابعادها التي يتمتع به هذا البلد المسلم الذي استطاع ان يحقق إنجازات على مختلف الابعاد ،بوجود قيادة سياسية حاذقة استطاعت ان تسير بماليزيا نحو طريق التقدم والرقي ولتأخذ موقعها المميز بين دول العالم والتي استطاعت تحقيق تنمية متقدمة يشار لها بالبنان ، بالرغم من مرورها بتجربة استعمارية مريرة ولكنها استطاعت النهوض والسير بطريق التنمية.

١. _ جغرافيتها

ماليزيا دولة إسلامية تقع في الجزء الجنوب الشرقي من قارة آسيا وتطل على بحر" الصين الجنوبي" من جهة الشمال ،تبلغ مساحتها ٣٢٩٧٥٨ كم مربع ويحدها من الجنوب "إندونيسيا "و"تايلاند" وبحر "الصين الجنوبي " من الشمال(١٤). ويتألف اتحاد ماليزيا من(١٥):

١- ماليزيا الغربية:وتتألف من دولة "الملايو" التي تشغل اراضيها معظم شبة جزيرة الملايو التي تسمى باسم مشهور هو شبه جزيرة "كسرا"،وتشتمل "الملايو "على (١١) ولاية إتحادية من بينها ولاية العاصمة "كوالالمبور" .

٢- ماليزيا الشرقية: وتضم ولايتي "صباح" و"سرواك "، وهناك تضم ماليزيا اراضٍ تجاور جمهورية "إندونيسيا" ويفصل بينهما خط حدود بري يصل طوله الى نحو(١٣٠٠)كيلو متر مربع.

٣ - مجموعة من الجزر الصغيرة التي تقع بالقرب من شبه جزيرة "الملايو" ومن جزيرة "بورنيو" وتبلغ مساحة هذه الجزر حوالي (٣٣٠٠) كيلومتر مربعاً.

٢. _ الموارد والامكانات (١٦):

الزراعة: تبلغ المساحة الزراعية في الملايو (ماليزيا الغربية) زهاء ثلاثة ملايين هكتار، وتشكل الزراعة الحرفة الرئيسة للسكان حيث يعمل بها نحو(٥٥%)، من جملة حجم القوة العاملة، وماليزيا غنية بمواردها الزراعية واهم المحاصيل الزراعية (المطاط والارز والجوز وفول الصويا ونخيل الزيت والكوبرا وقصب السكر والتوابل) .

أ. **الثروة الحيوانية:** لاتزال الثروة الحيوانية محدودة في ماليزيا وهي تحتاج الى العناية بها وتنميتها فهي تمتلك الآلاف من الابقار والجاموس والماعز والاغنام .

ب. **الثروة الغابية:** تغطي الغابات مساحة واسعة من أرض ماليزيا تقدر بحوالي ثلاثة ارباع مساحتها ومنها نحو(٦,٨)مليون هكتار في "الملايو"،أي اكثر من من خمس مساحة اتحاد ماليزيا، وتسهم الغابات بقدر جيد من الدخل القومي ،ذلك ان انتاج الاخشاب منها كبير يقدر بنحو(٢٥) مليون متر مكعب كل عام ،فهي تحتل مركزاً متقدماً بين دول آسيا (المركز السادس في انتاج الاخشاب) وتصدر كميات كبيرة من الاخشاب للخارج ، وهي من انواع جيدة كما يصدر الخيزران الذي يدخل في صناعات متعددة ولاسيما صناعة الكراسي .

ج. **الثروة المعدنية**

تنتج ماليزيا عدداً من المعادن التي من اهمها على الترتيب (القصدير ،الحديد، البوكسايت، الذهب ،النحاس ،النيكل ،والفوسفات)، كما تنتج كميات من (النفط والفحم)، وتتصدر ماليزيا دول العالم في انتاج (القصدير) ،حيث تنتج سنوياً حوالي(٦٥) الف طن وهو ما يوازي نحو ٣٦% من جملة الانتاج العالمي ويعد القصدير من العروق المتداخلة في الصخور النارية الجيرانيتية ،ويأتي(الحديد) في المرتبة الثانية بعد (القصدير) بين المعادن التي ينتجها الاتحاد الصناعي وتصل نحو نصف مليون طن ،وتنتج ماليزيا من البوكسايت نحو(٩٤٠) الف طن في السنة ،ومن النفط نحو(٢٠) مليون طن سنوياً.

د. الصناعة: الصناعة في ماليزيا تقدمت بخطى حثيثة ،وهي جزء اساس من عملية التنمية،واهم الصناعات صهر(القصدير) ،وتصنيع (المطاط) و(نشر الخشب) و(طحن الكوبرا) وعمل(الخزف والاسمنت والاثاث) وبالبلاد مصانع للمنسوجات ومعامل((للكيمياويات والاسمدة والصابون) .

من بين اهداف خطط التنمية الخمسية التي توالت منذ العام (١٩٦٥) العناية بالصناعة وانمائها لكي تحقق البلاد تنوعاً في الانتاج ،وتخلق فرص عمل للسكان المتزايدين ولزيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة الافراد ،وبذلت الحكومة الماليزية جهوداً كبيرة لانماء مصادر القوى والوقود وموارد المياه ولمد طرق المواصلات من اجل انجاح خطط التصنيع (١٧).

اذ نرى ان ماليزيا تمتلك مقومات مادية جيدة استطاعت عن طريقها السير في خطى التنمية، واستطاعت ان تحتل موقعا مرموقا بين دول القارة الاسيوية وعلى الصعيد العالمي، حيث

استفادت من الثروات التي تمتلكها اقصى غايات الافادة وخاصة في مجال صناعات الالكترونية وصناعة السيارات وتصدير وصناعة الاخشاب .

٣. الديانات

الاسلام في ماليزيا وجد سبيله الى (الملايو) من السواحل الشرقية لجزيرة (سومطرة)، التي تواجه الساحل الغربي لشبه الجزيرة ،وقد دخل الاسلام الى ماليزيا عن طريق مينائي (ملقا) و(سنغافورة) الواقعين على مضيق (ملقا)، وكان للتجار المسلمين العرب فضل في نشره ابتداء من اواخر القرن الثالث عشر الميلادي ومالبثت (ملقا)، ان اصبحت مركز اشعاع للاسلام في انحاء شبه جزيرة الملايو والجزر المحيطة بها، وتبلغ نسبه المسلمين اليوم في ماليزيا حوالي ٥٦% من سكان الاتحاد، اما نسبة اهل الكتاب نحو ١٣% من سكان الاتحادو ٣١% من العقائد الاخرى وتقدر نسبة السكان في ماليزيا حسب احصاء العام ٢٠٠٧ اكثر من ٢٧ مليون نسمة، ويعد اختلاف الاديان عامل دفع وتحفيز لقيادة عملية التنمية (١٨).

٤. الاعراق واللغات

ينتمي سكان ماليزيا الى عناصر متعددة جاءت الى البلاد خلال العصور الوسطى التاريخية المختلفة واستقرت فيها ،واهم هذه العناصر (الملايوي)، الذي ينتمي للجنس المغولي وهو أهم العناصر شأناً واكثرها عدداً ويتركز بصفة خاصة في شبه جزيرة الملايو ويكون هذا العنصر وحده نحو ٤٨% من مجموع سكان ،ويأتي العنصر الصيني في المركز الثاني من حيث الاهمية والعدد فهو يشكل نحو ٣٢% من جملة سكان الاتحاد ويكون الهنود والباكستانيون نحو ٨% من مجموع السكان ،اما باقي السكان الذين يمثلون نحو ١٢% من اجمالي العدد فيتألفون من عناصر مغولية مختلفة الاصول واخرى عربية اقامت في البلاد للتجار،واغلبهم من جنوب شبه جزيرة العرب ،والى جانب هؤلاء تعيش جماعة من الزنوج في الغابات معيشة بدائية وهي لاتزال على الوثنية والمعتقدات الارواحية ،وفي البلاد جاليات اوروبية اكبرها الانكليزية وجالية اخرى يابانية، وتعتمد ماليزيا على العنصر الصيني في قيادة عملية التنمية في ماليزيا ولهم فضل كبير في هذا اموضوع الى جانب الملاويين (١٩).

اما اللغات فهي متنوعة ،فاللغه القومية والرسمية في ماليزيا الغربية هي الملايويه ، وتشاركها الانجليزية في ماليزيا الشرقية ،فيكونان معاً اللغتين الرسميتين للبلاد ،وهناك الصينية والعربية والتاميل وفي

ماليزيا مدارس تعنى بتدريس اللغة العربية والاسلام ، ويدعو الحزب الاسلامي في ماليزيا بإستمرار على اهمية نشر اللغه العربية في البلاد وتعليمها في المدارس(٢٠).

نرى ان المقومات المادية والمعنوية التي تمتلكها ماليزيا لها غاية الاثر في دعم عملية التنمية ، فعوامل التنوع لم تكن قط مصدراً للانشقاق اوتفكيك الوحدة الوطنية كما سنرى لاحقا ، بل اسهم التنوع في ماليزيا بالافادة من الخبرات والكفايات الموجودة والتأكيد على التعليم وبلغات متعددة يراعى فيها التكوين الجغرافي لماليزيا واصبحت المقومات السالفة الذكر الحافز الاساس في دفع عملية التنمية على اختلاف جوانبها .

٥. المرحلة الاستعمارية

في المدة الممتدة من القرن السابع وحتى الرابع عشر الميلادي سيطرت على عالم الملايو دولة " سريفيجايا"، التي يعود حكامها الى اصول هندية . وفي العام ١٤٠٠، انشأ الامير " باراميسوارا" ميناء "ملقا"، واتخذ منه مركزاً لدولة مالبثت ان اتسع نفوذها ، واسلم " باراميسوارا"، واتخذ لنفسه اسم السلطان " ميجات إسكندرشاه"، وكان إسلامه خطوة أساسية في انتشار الاسلام في سلطنه "ملقا" وباقي شبه جزيرة الملايو، وفي آب ١٥١١ ،تمكن البرتغاليون بقيادة " البوكيرك"، من السيطرة على " ملقا"، ومن تدشين الاستعمار البرتغالي في شبه جزيرة الملايو ، وفي العام ١٦٤١، تمكن الهولنديون من الحلول محل الاستعمار البرتغالي في " ملقا" ، وخلال المدة ١٧٨٦-١٩٠٩ ، تمكن البريطانيون من مد سيطرتهم على شبه جزيرة الملايو، وعلى شمال "بورنيو"، بما في ذلك "سراواك" و"صباح" (٢١).

سعى البريطانيون في سبيل تحقيق اعلى قدر من المكاسب الاقتصادية والهيمنة السياسية ،الى تشجيع هجرة الصينيين والهنود وشهدت الموانئ والمناجم والمصانع قدوم اعداد كبيرة من الصينيين ،كما تم استقدام الهنود لزراعة (المطاط وزيت النخيل والشاي والقهوة والبهارات)،وصارت (كوالالمبور) ،التي تأسست كمركز لمناجم القصدير عام ١٨٥٧، الى مدينة ذات اغلبية صينية ، وقد اسهمت قوة العلاقات الداخلية الاجتماعية بين الصينيين ودعم بعضهم بعضاً والجمعيات السرية الناشطة في اوساطهم في تحسن اوضاعهم المادية وفي سيطرتهم على الاقتصاد ،وفي اثناء الحرب العالمية الثانية تمكن اليابانيون من السيطرة على شبه جزيرة الملايو ،كما سيطروا على باقي

جزر الهند الشرقية لمدة ثلاث سنوات١٩٤٢-١٩٤٥ ،وعاد البريطانيون للسيطرة على المنطقة في العام ١٩٤٥، (٢٢).

وجاءت اتفاقية " إتحاد الملايو " والتي تم وضعها كأساس للنظام الفيدرالي في ماليزيا نتيجة تسوية للعديد من القضايا الخاصة بإتحاد الملايو وتكونت الحكومة الفيدرالية من المندوب السامي البريطاني والمجلس التنفيذي والمجلس التشريعي، وتأسس بناء على الاتفاقية مجلس الحكام مع رئيس منتخب ولكل ولاية مجلس الحكام مع رئيس منتخب، ولكل ولاية مجلس تنفيذي خاص بها، فضلاً عن مجلس الولاية للتعامل مع الشؤون التي لا ترتبط مباشرة بالاتحاد واستمر العمل بدستور العام ١٩٤٨، حتى العام ١٩٥٧، عندما حصلت ماليزيا على استقلالها، وقبيل عام الاستقلال بسنة وتمهيداً للاستقلال تم تشكيل لجنة عرفت باسم" لجنة ريد" وتألفت من خبراء دستوريين من (استراليا والهند والباكستان)، وبرئاسة اللورد "ريد" من المملكة المتحدة من اجل صياغة الدستور الماليزي واحتوى التقرير على المبادئ الاساسية التي يمكن اجمالها بما يأتي (٢٣) :

١. تأسيس حكومة مركزية قوية مع وجود ولايات تتمتع باستقلال ذاتي .
٢. حماية وضع الحكام وكرامتهم.
٣. اختيار ملك دستوري للاتحاد بين حكام الولايات .
٤. قومية عامة لكل الاتحاد.
٥. حماية وضع الملاويين والمصالح الشرعية للمجتمعات الاخرى.

وكان البريطانيون قد اعلنوا في العام ١٩٤٦، عن رغبتهم في انشاء اتحاد ملايوي يجمع شبه جزيرة (الملايو)، في دولة واحدة وتحقيق الاستقلال عبر سنوات قليلة ولكن مع تجنيس كافة العناصر غير الملايويه من الصينيين والهنود،اجمع (الملايو) والخائفون على مستقبلهم على معارضة هذه الخطوة وأسسوا في ١١/آيارمن العام ١٩٤٦ المنظمة الوطنية المتحدة للملايو (أمنو) برئاسة "عون جعفر" نجح هذا الحزب في توحيد(الملايو) تحت قيادته وفي اجبار البريطانيين على التخلي عن مشروعهم وتكونت احزاب اخرى فيما بعد ففي عام ١٩٤٩ تشكل حزب جمعية الصينيين الملايويين "أم سي ايه" ويعد هذا الحزب ممثلاً لرجال الاعمال الصينيين وقادته يمثلون الرأي السياسي المعتدل ويميلون الى الفهم المشترك مع (الملايو) في سبيل حماية مصالح الصينيين ،

وانتقلت قيادة حزب أمنو عام ١٩٥١، الى (تنكو عبد الرحمن) رئيس وزراء سلطنة قدح والذي تعاون مع رئيس حزب جمعية الصينيين الملايويين ،وقد فاز تحالف الحزبين في انتخابات بلدية (كوالالمبور) عام ١٩٥٢ ، وفي عام ١٩٥٦، قاد" تنكو عبد الرحمن" وفداً يمثل التحالف وسلاطين الملايو الى التفاوض مع لندن وهناك تمكن من الاتفاق على اعلان الاستقلال ١٣/آب/١٩٥٧ (٢٤).

وفي عام ١٩٦١ دعا "تنكو عبد الرحمن "الى ضم سنغافورة وسراواك وصباح وبروناي التي كانت تقع تحت الاستعمار البريطاني الى اتحاد الملايو وانشاء ماليزيا وادت المفاوضات مع ممثلي هذه البلدان ومع البريطانيين الى انضمام (سنغافورة) و(سراواك) و(صباح) الى الاتحاد واعلان (ماليزيا) في ١٦/ايلول/١٩٦٣ ولم يستمر التوافق طويلا بين القيادة الماليزية وبين (سنغافورة) الى ان خرجت من الاتحاد الماليزي عام ١٩٦٥ ،ويلاحظ ان ماليزيا استفادت من خبرة الصينيين في دعم عملية التنمية (٢٥).

استطاعت ماليزيا الخروج من المرحلة الاستعمارية وهي قوية ، حيث استفادت من التركيبة الفسيفسائية التي تتكون منها ماليزيا ، حيث عدت التنوع الديني والعرقي واللغوي عامل اثراء وتقدم لماليزيا لاعامل معوق ، وهذه فكرة ثابتة لدى القيادات الماليزية المتعاقبة على اختلافها والتي قادت العملية التنموية.

المبحث الثالث: "العوامل الداعمة لعملية التنمية في ماليزيا "

انتهجت دول جنوب شرق آسيا منذ استقلالها نهجاً مختلفاً عن الدول الغربية لتحقيق التنمية،يأخذ بعين الاعتبار خصوصية النسق السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتلعب فيها الدولة دوراً محورياً لتحقيق التنمية ،وفي هذا المجال تأتي ماليزيا كدولة انمائية تلتزم سياسياً واقتصادياً بتحقيق التنمية وتتخذ من هذا الانجاز الاقتصادي اساساً لتحقيق الشرعية السياسية لنظامها السياسي ،ويمكن القول ان النجاح الاقتصادي والتنموي الذي شهدته ماليزيا يعود في جانب كبير منه الى الدور التدخلي الذي لعبته الدولة ،بدءاً من التخطيط للسياسات الاقتصادية حتى متابعة تنفيذها ووضع الضوابط المنظمة للنشاط الاقتصادي في شتى المجالات، وقد برهنت تجربة ماليزيا على صدق التأثير الايجابي للحكم المحلي في مساعي التنمية عن طريق الخطط

والاستراتيجيات التنموية التي مكنتها من ان تصبح دولة صناعية حديثة ، فقد استطاعت ماليزيا ان تقدم إنموذجاً تنموياً فريداًعن طريق الاخذ بنظام الحكم المحلي والذي يرجع نشأته الى عهد الاستعمار البريطاني الذي ظل مايقرب من مائتي عام عن طريق تطبيق الولايات لهذا النظام ، وتعد حقبة رئاسة الدكتور مهاتير محمد* من العام (١٩٨١-٢٠٠٣)، هي الحقبة التي شهدت انطلاقة النموذج الماليزي للتنمية فقد تضاعف متوسط دخل الفرد وارتفع رقم الصادرات وحدث نمو ملحوظ في الاستثمار الاجنبي ، وارتفع نصيب الاستثمار الاجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا كله بمقتضى قوانين عقد السبعينيات من القرن الماضي التي قادت الى نقل المسؤولية الى المستوى المحلي او مايعرف باللامركزية الإدارية (٢٦).

ونجحت ماليزيا منذ سبعينيات القرن العشرين في تحقيق جانب كبير من الاهداف التنموية المتضمنة في خططها الاقتصادية ، بحيث استطاعت ان تحقق طفرة تنموية كبيرة تحسدها عليها الدول المتقدمة قبل النامية ،فلم تكن ماليزيا في بادئ الامر سوى دولة زراعية تعتمد على انتاج السلع الاولية وخاصه (القصدير والمطاط ونخيل الزيت)،غير انها مالبثت عن طريق سياستها التنموية ان تحولت الى واحدة من الدول الصناعية التي تتمتع بالاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وان تحتل اليوم مركزاً مرموقاً في الاقتصاد العالمي (٢٧).

ونعمت ماليزيا منذ استقلالها وخلال العقود الخمسة الماضية بالمظاهر الاتية (٢٨):

١- الاستقرار السياسي حيث انتظمت الانتخابات الديمقراطية الحرة في مواعيدها ولم تحدث أي انقلابات.

٢- حالة التوافق والتعايش العرقي والديني بين ابناء المجتمع الماليزي المتنوع.

٣- التطور الاقتصادي الذي انعكست فوائده على مجمل شرائح المجتمع الماليزي والاستقرار الامني الداخلي.

وبالتأكيد فان هذه النجاحات لم تخل من المشاكل والمنغصات ،ولكنها كانت على كل حال مما يمكن استيعابه وتجاوزه،وهذا ماجعل ماليزيا في مقدمة الدول الاسلامية ومن اكثر دول العالم الثالث تقدماً وتمكنت من تحقيق قفزات هائلة في الاقتصاد والتعليم ومحاربة الفقر والبطالة ، وفي توفير البنى التحتية والخدمات المتطورة.

هناك عوامل اساسية استطاعت دفع عملية التنمية في ماليزيا يمكن اجمالها بالنقاط الاتية(٢٩):

١.القيادة السياسية : تهيأ لماليزيا عدد من القيادات السياسية المتميزة منذ الاستقلال حتى الان،وقد تميزت هذه القيادات بانها مثقفة ومتعلمة وقادرة على العمل لتحقيق المصالح العليا للدولة في ضوء استيعاب عميق لتعقيدات الوضع الداخلي وحساسياته ومجموعة الحسابات الاقليمية والدولية ،وخلال خمسين عاماً من عام (١٩٥٧-٢٠٠٧) قاد ماليزيا خمسة رؤوساء وزارة فقط وهو مايشير الى حاله الاستقرار النسبي الذي عاشته ماليزيا ،وعلى الاغلب كان كل رئيس وزراء هو الشخص الانسب لمرحلته،وكان (تنكوعبدالرحمن) (*) اول رئيس وزراء وهو بطل الاستقلال إذ ؟أدراك ان الاستقلال والاستقرار لن يتحقق الابتوافق جميع فئات المجتمع في ماليزيا .

وفي العام ١٩٧٠ ،اصبح (تون عبد الرزاق بن حسن) رئيساً للوزراء اثر اضطرابات آيار من العام ١٩٦٩ ،التي هزت ماليزيا، فأعاد تشكيلة التركيبة السياسية ووسع التحالف الحاكم وشكل الجبهة الوطنية لتشكل قاعدة حكم ائتلافي اكثر صلابة واستقراراً وعده الكثيرون بطل التنمية، حيث وضع ماليزيا على سكة التطور الاقتصادي وكان وراء اطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة التي قدمت رؤية اقتصادية لعشرين سنه ثانية (١٩٧١-١٩٩٠) ،استهدف خلالها تحقيق تقدم اقتصادي للجميع مع تحسين وضع (الملايو) الذين كانوا يعانون الفقر مقارنه بالصين والهنود .

وكان قدوم (حسين عون) استمراراً لنهج (تون عبد الرزاق)،ويعد(مهاتير محمد) الذي تولى رئاسة الوزراء لاكثر من ٢٢ عاماً (١٩٨١-٢٠٠٣) بطل الازدهار الماليزي حيث قفزت الدولة في عهده قفزات هائلة خصوصاً في جوانب الاقتصاد والتعليم والبنية التحتية والخدمات، وقدم (مهاتير محمد) خدمات كبيرة لابناء قومه من الملايو واحدث تغييرات مهمة في بنيتهم الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على حقوق الاقليات(٣٠).

واكد "مهاتير محمد"على اهمية تغيير النهج الاقتصادي الذي يعتمد على الزراعة والانتقال الى الصناعة لتحقيق عملية التنمية بوصفه "ان الأمة الماليزية تخلصت من الاستعمار عام ١٩٥٧، ولكن ظلت بلداً زراعياً حتى عقد الثمانينيات من القرن الماضي ، واصبح هدفه هو

اخراج ماليزيا من وضع الدولة الزراعية وانشاء مصانع وبنية اساسية ، وتحويل المجتمع الماليزي من العقلية الزراعية والعمل في إطار خطة عمل صناعية والعمل على ارسال بعثات علمية الى الخارج(٣١).

وكان الدكتور"مهاتيرمحمد" قد اولى اهمية خاصة بالرسالة الاعلامية التي يجب توجيهها الى أبناء العائلات في محاولة لاقناعهم ،بأهمية دفع ابنائهم خاصة الفتيات في اتجاه التعليم وجرى التركيز على الاهتمام في مراحل التعليم المختلفة بتعلم اللغة الانكليزية كوسيلة تواصل مع النمط الصناعي والتصنيعي الجديد كجزء مهم من عملية التنمية،ومن هنا فأن منح العائلات واطمئنانهم كان هو المدخل الملائم الذي لاغنى عنه لكسر حاجز الجمود في البنية الاجتماعية التقليدية التي ميزت المجتمع الماليزي حتى مطلع الستينيات من القرن الماضي، فضلاً عن ذلك اكد " مهاتير محمد" على ضرورة التعاون الوثيق بين عرقيات المجتمع الماليزي ، حيث اكد على ضرورة نبذ الصراع بين العرقيات، ومن ثم ضرورة التعاون بين "المالاي" وغير " المالاي" في المجالين الاقتصادي والثقافي لكي يتم تقليص الخسائر وتعظيم المكاسب من عملية العولمة والتحول الاقتصادي الليبرالي(٣٢).

امارئيس الوزراء "عبدالله احمد بدوي" الذي تعود عائلته الى اصول يمنية ،والذي وضع والده نص وثيقة الاستقلال الماليزي فقد تابع سياسة سلفه" مهاتير محمد" ،في الوقت الذي حاول ان يؤكد على المهنية والثقافية ومحاربة الفساد وعمل على تقديم رؤية اسلامية بعنوان الاسلام الحضاري ليقدم إنموذجاً للاعتدال في مواجهة مايرى انه تشدد وتعصب الحزب الاسلامي الذي ينافسه على كسب الاصوات في الملايو (٣٣).

٢-التعايش والمشاركة:

كان العقد الاجتماعي الذي استطاع الماليزيون تطويره، احد عناصر نجاح التجربة ومن اهم ضمانات استمرارها ،ان الاعتراف بالتنوع العرقي والديني والاقرار بوجود اختلالات حقيقية في مستويات الدخل والتعليم بين فئات المجتمع والتوافق على ضرورة نزع فتائل التفجير،وعلاج الاختلالات بشكل هادئ وواقعي وتدريجي،وكل ذلك كان مدخلاً لتوفير شبكة أمان واستقرار اجتماعي وسياسي ،وكان من الضروري وضع شروط لعبه يكسب فيها الجميع ،وكان جوهر فكرة

علاج الاختلالات التي وضعتها القيادات السياسية في ماليزيا مبنية على تحقيق التعايش السلمي ، وحفظ حقوق الجميع والمشاركة في المسؤولية وفي برنامج التنمية والفكرة تأسست على زيادة انصبة جميع الفئات وان بدرجات متفاوتة وحل مشكلة المحرومين من خلال عملية الزيادة والتوسع وليس من خلال مصادرة حقوق الاخرين او التضييق عليهم (٣٤).

٤- دور الاسلام في دفع عملية التنمية :

التأكيد على دور الاسلام في دفع عملية التنمية في ماليزيا منذ تأسيس الدولة اكد ذلك "انور ابراهيم" نائب رئيس وزراء ماليزيا السابق و"عبدالعزيز التويجري" الامين العام للمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة السابق،حول اسباب نهضة الدول الاسلامية في جنوب شرقي آسيا كاندونيسيا وماليزيا مقابل التخلف النسبي لمعظم الدول الاسلامية في جنوب وغربي آسيا ، إذ يرى كل من هاتين الشخصيتين ان كل من ماليزيا واندونيسيا نجحت لانها اكثرها قرباً الى المفهوم الحقيقي للاسلام الذي يقوم على المرونة والاعتدال والوسطية وتركيزها على بناء نظام سياسي يتفق مع الاسلام ويتأسس على التنمية والديمقراطية والشورى ،وكما يقول"التويجري" ان نجاح المسلمين في تلك المنطقة من العالم الاسلامي في التأقلم مع واقع التعدد والتنوع هو امر يعود الى الاختلافات الواضحة في طبيعة المؤثرات الثقافية التي خلفتها الحقبة الاستعمارية من جهة،كما يعود ومن جهة ثانية الى بعض العناصر التي تتشكل منها الطبيعة النفسية لشعوب تلك المنطقة ، ويفسر "انور ابراهيم " التطور التنموي للدول الاسلامية في جنوب شرقي آسيا في ضوء المتغيرات والمؤثرات المحلية التابعة عن فهم صحيح للاسلام وتطبيقه بشكل يتفق مع طبيعة المجتمعات الاسلامية(٣٥).

ان التنمية الماليزية نتجت عن مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية ،لعل من اهمها (المشروع التنموي الوطني) الذي طرحه رئيس الوزراء الماليزي السابق (مهاتير محمد) منذ وصوله الى السلطة في العام ١٩٨٢ وهناك من يؤكد ان هذا المشروع هو مشروع تنموي على النمط الغربي يستخدم الاسلام لبناء الشرعية ،فأن بعض الدارسين يرى ان الاسلام لعب دوراً محورياً في التنمية الماليزية ،وان التصور الماليزي للاسلام يعد مسؤولاً الى حد بعيد عن تلك التنمية(٣٦).

والتصور الذي قدمه "مهاتير محمد" يدور حول فكرة محورية مفادها ان نقطة البدء في عملية التنمية ينبغي ان تكون هي الانطلاق من واقع المجتمع الماليزي مع الانفتاح على كل الافكار والثقافات والسياسات التي يمكن ان تفيد المجتمع الماليزي وأحد التيارات التي يستفاد منها في هذا المجتمع ولكنه بالقطع ليس العنصر الوحيد الذي ينبغي الاستفادة منه لتحقيق التنمية ولهذا نلاحظ ان القيادة في ماليزيا لم تطرح بشكل محدد شعار اسلمة المجتمع الماليزي او بناء دولة اسلامية في ماليزيا (٣٧).

٥- القيم الآسيوية والثقافة الماليزية :

تشغل القيم بعدها اطار شاملاً للمعرفة موقعاً محورياً في الفكر الآسيوي الذي طالما اسبغ عليها اهمية كبرى خاصة فيما يتعلق بتجديد ملامح وقسمات الانطلاقة التنموية التي شهدتها كثير من دول القارة ،ومن جانبها اكدت القيادة الماليزية ضرورة الاسترشاد بهذه القيم سواء على المستوى الداخلي او الخارجي وهو ماتبدى بالفعل عبر العديد من الممارسات السياسية والاقتصادية والتي كان لها ابعد الاثر في حيز مسار التنمية والتقدم ،وفي هذا السياق اكدت القيم الآسيوية التي تعد الكونفوشيوسية احد اهم روافدها المحدد الاساس لسياسة الدولة ، ويعد الانفتاح على الافكار والحضارات عن طريق فكرة اساسية هي التوازن بين الهوية القومية والعلاقة مع الآخر، وتقدم ماليزيا إنموذجاً شديد الوضوح فيما يتعلق بالعمل على مراعاة الواقع الماليزي مع الانفتاح على كافة الافكار والثقافات والسياسات التي يمكن ان تكون ذات اهمية في المجال التنموي بصوره المتعددة مع رفض التحديث بمعناه العلماني الغربي لتعارضه مع القيم الثقافية الاسلامية ، وحسب ماأكده "مهاتير محمد" ((اذا استطاعت آسيا ان تتمكن من المهارات الصناعية للغرب ومع ذلك تحتفظ بقيمها الثقافية فإنها ستكون في موقع يسمح لها ببناء حضارة اعظم من أي حضارة عبر التاريخ))وهي رؤية قدمها " مهاتير محمد" لكافة دول آسيا بما فيها ماليزيا (٣٨).

ان اهم القيم التي بلورت ملامح الثقافة الماليزية تمثلت في قيمة الكرامة dignity والتوجه الجماعي ،الولاء للمجتمع والعائلة والتأكيد على قيمة التماسك والتناغم الاجتماعي مع الاعلاء من شأن قيمة الاعتدال والالتزام باخلاقيات العمل والقدرة على الانجاز في ظل هرمية

معينة تؤكد على احترام الاكبر مع التاكيد بشكل خاص على اهمية التعليم ،ومثل التوجه الفردي individualism اهـم اسس المجتمعات التحديثية الغربية ، وكانت ماليزيا قد انتهجت التوجه الجماعي والاعلاء من شأن العمل في إطار الجماعة وهو ماكان له اعمق الاثر في تحقيق طفرتها التنموية ،وهو ماتبدى عبر شعار "ماليزيا شركة واحدة "والصداقة مع رجال الاعمال" والذي من خلالهما تعاون كل من القطاع العام والخاص على تحقيق التنمية فضلاً عن مشاركة كل الماليزيين بمختلف انتماءاتهم العرقية في دفع حركة النمو، وعلى صعيد اخر تشغل قيمة الكرامة بالنسبة للماليزيين موقعاً مهماً في النسق القيمي (٣٩).

وتتسم الثقافة الماليزية بالتأكيد على اهمية الرؤية المستقبلية لتحقيق اكبر قدر من النجاحات وذلك دون التقليل من شأن الانجازا ت التي حققتها ماليزيا في الماضي خاصة بشأن استقلالها عن بريطانيا ،ويعكس هذا الامر في مجمله عدم انشغال الثقافة الماليزية بالخوض في امجاد الماضي وانما تولي اهتماماً خاصاً لكل من الحاضر والمستقبل، وهو ماتبدى عبر مايعرف برؤيه العام ٢٠٢٠ والتي تحدد ملامح المرحلة التنموية بحقبة لاحقه وهو نفس النهج الذي يتبعه رجال الاعمال في ماليزيا حيث يحرصون على وضع خطط طويلة الامد خاصة بعد تعرضهم للازمة الاقتصادية في العام ١٩٩٧ ، مع عدم اغفالهم وضع خطط قصيرة المدى تسهم في التحقيق المرحلي للاهداف التنموية طويلة الامد،هذا يفسر ذلك الامر بشكل جلي بعض ممارسات رجال الاعمال الماليزيين الذين يضحون بمكاسب آنية في سبيل تحقيقهم لاهداف مستقبلية في الامد البعيد ،وعلى صعيد اخر يتسم المجتمع الماليزي بتباينات ملحوظة في توزيع مصادرالقوة فرغم النمو السريع للاقتصاد الماليزي الذي ينتهج اليات السوق الحرة ،الا ان التوزيع غير المتساوي لمصادر القوة يبدو امراً مألوفاً ومستقبلاً حيث يسود احترام العلاقات الهرمية التي تعد احد الملامح الاساسية للقيم الآسيوية التي قادت عملية التنمية (٤٠).

هذه العوامل السالفة الذكر كانت من العوامل الاساسية في الدفع بأتجاه التنمية بكل ابعادها ، وعن طريقها استطاعت ماليزيا تحقيق تقدم ملموس في مجالات عدة بالاعتماد على كاريزما القيادات السياسية ، وتدعيم قيم التعايش والتسامح في المجتمع الماليزي والافادة من قيم الاسلام السامية في العمل فضلاً عن خليط الثقافات الآسيوية المختلفة.

المبحث الرابع: مؤشرات التنمية في ماليزيا بين عامي ٢٠٠٠–٢٠١٠

هناك مؤشرات عدة على تقدم ونجاح التجربة التنموية في ماليزيا خلال العقدين الاخيرين على اقل تقدير، وهذا التقدم يقاس من خلال وجود قطاعات متميزة ،حققت تطورات اكثر من غيرها سجلت لها في الميادين والمحافل الدولية .

فسياسة الرؤية الوطنية والتي بدأت بين عامي ٢٠٠١– ٢٠١٠ National visionpolicy خطة عشرية قسمت الى خطتين خمسيتين ، وقد تابعت الخطوط العامة للتنمية في سابقاتها ،ولكنها اعطت اهتماماً اكبر للتعامل مع العولمة وتسارع النمو الاقتصادي الذي اجتاح اماكن كثيرة من العالم، ومن ثم وضع خطط وبرامج تتعامل مع التنافس الاقتصادي المتزايد وتضمن لماليزيا استمرار تطورها البشري والارتقاء النوعي بالانسان الماليزي والوصول به الى مستوى متميز عن طريق المزيد من الاهتمام بالبحث العلمي، كما تميزت ماليزيا بمقاربتها المرتكزة على الموارد البشرية بهدف التنمية الوطنية ، اذ تعد الحكومة الماليزية ان رأس مالها البشري هو النواة في اقتصاد معرفي ، وهي بذلك خاضت مسيرة شاقة انما ناجحة لاصلاح سياستها التربوية في القطاعين العام والخاص منذ منتصف التسعينيات الى يومنا هذا اكثر من خمس ميزانيتها السنوية لقطاع التعليم ولتطوير مواردها البشرية ،، ولم يقتصر النهوض بالثروة البشرية على المهارات والمعرفة بل شملت القيم الاخلاقية والفكر المستنير والوعي الثقافي (٤١).

اما رؤية ٢٠٢٠ vision ويطلق عليها باللغة الماليزية (واوسان٢٠٢٠) ،وهي من اشهر الرؤى الاستراتيجية الماليزية والتي لقيت اهتماماً كبيراً ومحلياً وعالمياً وصارت مصدر الهام للماليزيين وهدفت لجعل ماليزيا دولة صناعية متقدمة بحلول عام ٢٠٢٠ ،وكان(مهاتيرمحمد)قد قدمها في ورقة عمل بعنوان(اطلاق مجلس العمل الماليزي) في شباط ١٩٩١ وبدأ العمل المتزايد بها مع بداية الالفية الجديدة وحددت الورقة التحديات في عالم متغير سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ،وارتأى "مهاتيرمحمد" ان على ماليزيا مواجهة عدد من التحديات ان كانت تريد تحقيق الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي والتضامن الاجتماعي ومن ابرزها (٤٢):

١– اقامة مجتمع موحد ومترابط ويملك رؤية مشتركة .

٢– بناء مجتمع حر منيع واثق من نفسه .

٣- بناء مجتمع ديمقراطي ناضج ومتسامح يمكن ان يقدم إنموذجاً للاخرين في الدول النامية .

٤- اقامة مجتمع متمسك بالقيم والاخلاق النبيلة ومتدين بذاته .

٥- انشاء مجتمع منفتح ومتسامح ،بحيث تستطيع الاعراق والاديان المختلفة ممارسة عاداتها وثقافتها وطقوسها الخاصة ،في الوقت الذي يعطي فيه الجميع ولاءه للوطن .

٦- انشاء مجتمع علمي متقدم يتميز بدينامية عالية في التعامل مع المتغيرات ويتمتع بنظره مستقبلية .

٧- ايجاد مجتمع ماليزي متراحم ونشر ثقافة التكافل والتراحم التي تقدم مصلحة المجتمع على المصالح الفردية.

٨- اقامة مجتمع عادل بحيث يتم توزيع منافع ومكاسب التطور بشكل عادل على فئات المجتمع .

٩- اقامة امة مزدهرة اقتصاديا تتمتع بالفعالية والنشاط والقدرة على المنافسة ، عن طريق تفعيل دورها في منظمة رابطة الآسيان والمنظمات الاقتصادية الموجودة في المنطقة ، فقد حرصت ماليزيا على تفعيل دورها في الرابطة المذكورة عن طريق تطوير آليات التعاون والتكامل الاقليمي به بما يحقق اهداف التنظيم ويخدم في ذات الوقت مصالح الدول الاعضاء ، وفي هذا السياق اكد " مهاتير محمد" (ان الاسيان آلية فعالة لمواجهة التأثيرات المتنامية للتكتلات الاقليمية كالاتحاد الاوروبي والنافتا منطق التجارة الحرة لامريكا الشمالية).

ويمكن اجمال العوامل السياسية والاقتصادية التي ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا بالنقاط الاتية (٤٣):

أ- المناخ السياسي لدولة ماليزيا يمثل حالة خاصة مع جيرانها، بل بين كثير من الدول النامية ، إذ يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للاسراع بالتنمية الاقتصادية ،وذلك ان ماليزيا لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة .

ب - يتم اتخاذ القرارت دائما من خلال المفاوضات المستمرة بين الاحزاب السياسية القائمة على اسس عرقية ماجعل سياسة ماليزيا توصف بانها تتميز بانها ديمقراطية توافقية في جميع الاحوال .

ج- تنتهج ماليزيا سياسة واضحة ضد التفجيرات النووية وحملتها التي اثمرت عن توقيع دول جنوب شرقي اسيا في تجمع الاسيان ١٩٩٥ على وثيقة اعلان منطقة جنوب شرقي اسيا خالية

من السلاح النووي وقد ساعد هذا الامر على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل اساسي بدلا من الانفاق على التسلح واسلحة الدمار الشامل وقد بدت فائدة ذلك بعد عقد من الزمن.

د- رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الاساسية والتي هي سبيل الاقتصاد الى نمو مستقر في السنوات المقبلة لذا قد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن الدول الاقتصادية الخمسة الاولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.

هـ - انتهجت ماليزيا استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الاصليين الذين يمثلون الاغلبية المسلمة للسكان.

٦. اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الاسلامي ، من خلال تحسين الاحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الاصليين ، سواء كانوا من اهل البلاد الاصليين اومن المهاجرين اليها من المسلمين الذي ترحب السلطات بتوطينهم.

وتم تطبيق هذه الرؤية الاقتصادية بشكل واضح ابتداءً من العام ٢٠٠٠ وحققت تقدما واضحا وكبيرا في المجالات التنموية بماليزيا. لذا تعد دراسة التجربة الماليزية في التنمية ذات اهمية بالغة لاسباب عديدة اهمها(٤٤):

١. ماليزيا هي دولة إسلامية لذلك فإن تجربتها هي الرد على نظرية صراع الحضارات التي ترى في الدين الاسلامي مصدراً للتخلف وعائقاً امام التقدم.
٢. حققت ماليزيا في مجتمعها ، حيث تحولت من دولة زراعية ذات موارد طبيعية محدودة الى دولة عصرية متقدمة تشكل الصناعة ركيزة اقتصادها.
٣. تبنت الدولة الماليزية شعار بناء اقتصاد المعرفة وتمكنت فعلاً من بناء اقتصاد قوي وناشط يعتمد على المعرفة في تكوينه ، وهي الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة التي تمكنت من تصميم وانتاج شرائح الكترونية حاسوبية خاصة بها وسبقت الهند والصين وروسيا والنمسا في ذلك.

احتلت ماليزيا في العام ٢٠٠٧ المرتبة ٣٤ في الناتج المحلي الاجمالي بحسب صندوق النقد الدولي واحتلت المرتبة ١٨ عالمياً من حيث حجم الصادرات في العام ٢٠٠٤ حيث بلغت حصتها ١٢٦،٥ مليار دولار متصدرة بذلك دول العالم الاسلامي ، كما احتلت في العام نفسه

المرتبة ٢٠ عالمياً من حيث حجم الواردات متصدرة ايضاً دول العالم الاسلامي ، اما حسب تقديرات عام ٢٠٠٦ ، فإن الدول النفطية استفادت من طفرة اسعار النفط وبذلك تقدمت المملكة العربية السعودية لتحل في المرتبة ١٧ عالمياً من حيث قيمة الصادرات ٢٠٤،٥ مليارات دولار ، تلتها ماليزيا من بين الدول الاسلامية في المرتبة ٢٠ عالمياً ١٥٨،٧ مليار دولار ، اما من حيث الواردات فقد احتلت ماليزيا في العام نفسه المرتبة الاولى في لعالم الاسلامي والمرتبة ٢٢ عالمياً، وظهر المؤشر السنوي للتنمية البشرية الذي يصدره برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ان ماليزيا احتلت المرتبة (٦٣) في العام ٢٠٠٧ ، وراعى هذا المؤشر ثلاثة اتجاهات ، الاول العيش حياة صحية وطويلة، والثاني مستوى التعليم ، والثالث الحصول على مستوى معيشة جيد ، وبالرغم من هذه المرتبة المتوسطة نسبياً قياساً بالمؤشرات الاخرى ، الا ان التصنيف نفسه جعلها ضمن الدول ذات التنمية المتقدمة ، اما معدل الانفاق على البحث العلمي والتنمية خلال المدة ٢٠٠٠–٢٠٠٥ فقد بلغ نحو ٠،٧% من الناتج المحلي ، ويعطي مؤشر الانفاق هذا دلالات على اهتمامات ماليزية متوسطة بالبحث العلمي ، وهو اقل مما هو متوقع من دولة تشهد حالة نهوض صناعي وتكنولوجي كبير (٤٥).

ويمكن حصر ابرز ملامح نجاح التجربة الماليزية بالمجالات الاتية(٤٦):

١. ملامح الاقتصاد المعرفي : بفضل السياسة التي دعمتها آليات تطوير القدرات والمهارات البشرية من خلال تطوير اليات التربية والتعليم وتأسيس معاهد بحوث علمية ومؤسسات تدريب مهنية ارتفع اجمالي الناتج القومي ليصل الى ٨٤،٦ مليار دولار في العام ٢٠٠٧ بزيادة قدرها ٦،٠٤ عن العام ٢٠٠٦ ، وارتفعت قيمة الصادرات الصناعية بنسبة ١٠،٥% عن العام ٢٠٠٦ لتصل الى ١٨٨,٧٦ مليار دولار في العام ٢٠٠٧ ، كما بلغ متوسط الناتج الفردي ١٠٨٨٢ بمعدل ارتفاع سنوي للناتج الفردي بحدود ٣,٣%، ولقد اعتمدت الحكومة الماليزية سياسة تصنيع واسعة في البلاد وفتحتها امام الاستثمارات الخارجية المباشرة وتحولت بفعل ذلك الى اقتصاد موجه بالسوق ومبرمج الانتاج ، يتفاعل بين القوة العاملة الماهرة فنياً والمتعددة اللغات والبنية التحتية العالية التطور ماجعل ماليزيا دولة مزودة بمؤسسات علمية متقدمة ومستقبلة للاستثمارات من الدول الغنية والمتقدمة، واحتلت المرتبة

السادسة في آسيا على مستوى المنافسة الصناعية بعد(الصين ، سنغافورة، تايوان ، كوريا الجنوبية، واليابان)، والدولة(٢١) على المستوى العالمي وفقاً للمؤشرات الاقتصادية الايجابية.

٢. الاجراءات الحكومية المساندة للتنمية البشرية والاقتصادية وتعزيز الابتكار والابداع وقامت الحكومة الماليزية بعدة اجراءات تتضمن :

أ. حماية ودعم مشاريع الاعمال والانتاج.

ب. التشديد على مسؤولية الحكومة في الحماية والتسويق ودعم الانتاج والبحوث العلمية.

ت. اعتماد سياسات إنفتاح على الاستثمارات الخارجية.

ث. إعتماد سياسات ضريبية منفتحة وجاذبة للاستثمارات .

ج. حرية تداول العملات.

ح. حماية الملكية الفردية.

٣. بناء قوة عالية التأهيل من حيث :

أ . تطوير الانظمة التعليمية في المراحل كافة من الحضانة وحتى الجامعة.

ب.إنشاء مؤسسات تدريب وتأهيل مهني مستمر.

ج. تخريج قوة عاملة شابة ومثقفة وكفؤة وعالية الانتاج ومتعددة اللغات مع الزامية إتقان اللغة الانكليزية.

د. إقامة علاقات صناعية وروابط متجانسة بين مؤسسات الانتاج الصناعية.

٤. تطوير البنية التحتية للدولة من حيث:

أ. انشاء شبكات طرق سريعة وشبكات قطارات عالية التطور .

ب. تزويد المطارات ومحطات القطارات بتجهيزات عالية التطور.

ت. توفير شبكات معلومات واتصالات متقدمة جداً وخدمات معلوماتية عالية الجودة.

ث. تطوير المراكز الصناعية والمجمعات التكنولوجية ومراكز الابتكار والابداع .

ج. انشاء معاهد بحثية ومدن ومراكز بحوث علمية وافتراضية .

ح. تطوير نظام الادارة والعدل والقضاء وسن تشريعات قانونية لحماية حقوق الانسان وتحديد الواجبات والمسؤوليات والمساءلة والمحاسبة فيما يخص علاقة المواطن بالمجتمع والدولة وتنظيم المجتمع المدني،فقد اعطت الحكومات الماليزية المتعاقبة منذ الاستقلال في العام ١٩٥٧ وحتى الان الاهمية القصوى لقضية الامن ، حيث قامت العلاقة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني على هذا الاساس .

٥. حماية الملكية الفكرية (٤٧):

اقرت الحكومة الماليزية قوانين لحماية الملكية الفكرية وتشمل الاختراعات ١٩٨٣ والماركات المسجلة ١٩٧٦ والتصاميم وحقوق النشر والتأليف ١٩٨٧ والمؤشرات الجغرافية ٢٠٠٠ ،كما وقعت ماليزيا على إتفاق تسجيل العلامات التجارية بحقوق الملكية الفكرية تحت إشراف منظمة التجارة العالمية والمتاجرة بها بما يحمي حقوق المبتكرين والمبدعين.

٦.على صعيد حقوق الانسان ومستوى المعيشة والبيئة

أ. يمتاز المجتمع الماليزي بخصوصيات ثقافية تجعله قابلاً للتواصل مع الغير وقادراً على العمل الجماعي.

ب.مجتمع صديق ومضياف وديمقراطي حر.

ج. بيئة حياة هادئة وذات درجة عالية من الرفاهية.

د. وجود مجمعات سكنية مريحة مع توفير بيئة صحية متطورة وخدمات صحية عالية الجودة .

هـ. توفر مؤسسات تربوية وجامعية ذات جودة عالية ومتكيفة مع حاجة المجتمع وسوق العمل .

و. توفير مايلزم من ادوات ووسائل دعم مشاريع الابتكار والابداع .

ز. وجود مجمعات تجارية عالية المستوى للتبضع والترفيه والاقامة والسياحة.

٧. تطوير العلوم ورسالة البحث العلمي عن طريق:

أ. توفير الاستشارات التكنولوجية.

ب. توفير حلول هندسية وتطويرية عملية.

ج. التعهد والمشاركة في تصميم البنية التحتية وفي التنفيذ.

د.التعهد بالمشاركة في شبكة المعلومات وفي توسيعها.

هـ. تشـجيع البحـوث والاخـتراع والابتكـار التكنولـوجي وفي تطـوير الوسـائط الرقميـة ، وبهـدف التنمية وتنفيذ الرؤية الوطنية قامت الحكومة الماليزية بتأسيس عدة مراكز للبحوث والتطوير تخدم التطوير الصناعي وصناعة المعرفة ومن اهم مراكز البحوث في ماليزيا(٤٨):

١. مؤسسة عبدالرزاق للاتصالات والبث.

٢. مؤسسة التربية والعلوم الماليزية.

٣. الاكاديمية الماليزية للعلوم والتكنولوجيا.

٤.برنامج التطوير الوطني.

٥. البرنامج الوطني للرواد.

مؤسسة التطوير التكنولوجي الماليزية .

٦.جمعية الصناعيين التقنيين الماليزية.

وبالرغم من التحدي العالمي الذي تمثل بالازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة والتي انتقلت عدوى تأثيرها الى اوروبا وآسيا، فضلاً عن ذلك فالتقلبات في اسعار النفط والارتفاع الحاد لاسعار الغذاء كان لهما تأثيرهما على كل اقتصاديات العالم بنسبة ٤،٦ بالمائة للدول النامية بالرغم من الظروف غير المواتية ، سجل الاقتصاد الماليزي نموا في اجمالي الناتج المحلي في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مدعوماً بالطلب المحلي والتوسع المتواصل في الاستهلاك العام والخاص، كما سجل قطاع الخدمات اعلى نموله بنسبة ٧،٩ بالمائه في العام٢٠٠٨ ، ويليه قطاع الصناعة الذي نما بنسبة ٤،٨ بالمائة حيث ان الحكومة الماليزية بقيادة "عبد الله بدوي" تتعامل بتفاؤل مع التحديات (٤٩).

ووصل الاجمالي التجاري الماليزي في العام ٢٠٠٨ ، نحو ١،١٩ تريليون رينجيت ماليزي بزيادة(٦،٨) بالمائة عن(١،١١) تريليون رينجيت في العام ٢٠٠٧ ، وتم تصنيف ماليزيا بالمركز الخامس للاقتصاديات الاكثر تنافسية في آسيا بعد سنغافورة وهونغ كونغ وتايوان والصين وحلت بالمركز(١٩) على مستوى العالم بناء على التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨ الذي صدر في العام ٢٠٠٩(٥٠).

وتشهد ماليزيا الان تصاعدا في سلسلة القيمة وهي تركزحالياً على جذب صناعات التقنيات العالية والقيمة المضافة العالية المعتمدة على المعرفة ذات التركيز العالي على المهارات عبر دمج الفعاليات مثل التصميم والتطوير والبحث والتنمية وعليه، يمكننا اجمال الدروس المستفادة من التجربة التنموية في ماليزيا عبر التركيز على النقاط الآتية (٥١):

١. الاهتمام بجوهر الاسلام وتفعيل منظومة القيم التي حض عليها الاسلام في المجال الاقتصادي وغيره ، ولاداعي لرفع لافتات اسلامية دون وجود مضمون حقيقي لقيم الاسلام .
٢. التأكيد على مبدأ الشورى في الاسلام من خلال العمل بنظم ديمقراطية تحترم حقوق الافراد.
٣. في حال وجود عرقيات مختلفة يمكن التوصل الى اتفاقات تتقاطع فيها دوائر المصالح المختلفة وبذلك يكون التنوع مصدر انماء لاهدم
٤. الاستفادة من الظروف العالمية السياسية لبناء الاقتصادات الوطنية .
٥. الاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية ولن يتحقق الافي ظل استقرار سياسي واجتماعي.
٦. الاستفادة من التكتلات الاقليمية كما هو الحال في الاسيان(*)لتقوية الاقتصادات المشاركة مما يؤدي الى قوة واستقلال هذه الكيانات في المحيط الدولي .
٧. التأكيد على التنمية البشرية ورفع كفاية رأس المال البشري فالانسان هو عماد التنمية.

لقد استفاد قادة عصر الاستقلال في ماليزيا من ميراث اسلوب الادارة المدني البريطاني، ومن النوادي الرياضية ونوادي اوقات الفراغ، بدلاً من ان تسمح بتآكل البنية التحتية للبلد التي اسسها الاستعمار، وقد الهم إنموذج (سنغافورة)، ماليزيا للتنافس من اجل الوصول الى العولمة من خلال صناعاتها، ولاتوجد علامة نجاح في (كوالالمبور)، اكبر من برجي (بتروناس)، او مايشار اليهما بالتوأمين، إذ يعدان من اطول ابراج العالم ، فالقيادة الجيدة تحدث فارقاً في اي مكان من العالم، ففي الوقت الذي يفخر فيه الفنزوليون (بهوغو شافيز)، فأن الماليزيين يفخرون (بمهاتير محمد)، فقد اقتنع الاخير ان العولمة خطيرة ، الااذا تم توجيهها الوجيه الصحيح ، فضلاً عن ذلك ان نجاح

ماليزيا اليوم من دون التضحية بالاسلام ، جعلها مركزاً آسيوياً محورياً ، فماليزيا دولة متفتحة ويسودها التسامح الانها تتمسك بالشريعة التي تتفوق على القانون الدستوري بالنسبة الى الغالبية المسلمة من السكان يوجد بالتوازي نظام علماني قانوني للجماعات الاخرى مثل الصينيين والهنود ، ولايرجح النجاح المستمر للاقلية الصينية من السكان الى الاخلاقيات الكونفوشيوسية وحدها وذلك لان عدد السكان المحليين الماليزيين يتعدى عدد السكان المحليين الصينيين اذن يعود نجاحها الى التمسك بالاسلام(٥٢).

كما لايمكننا انكار دور المرأة في ماليزيا في دعم التجربة التنموية ، فقد كان للمرأة الماليزية دور حيوي وفعال في التنمية سواء بطريق مباشرة او غير مباشرة ، والمرأة الماليزية بطبيعتها نشيطة وتعمل كثيراً ، ولاتوجد مشكلات كبيرة بالنسبة للمرأة الماليزية المسلمة ، فالتقاليد الماليزية تسمح للمرأة بمشاركة الرجل في العمل ، ففي القرى تذهب المرأة الى الحقول وتعمل مع زوجها ، وفي المدن تعمل المرأة في الدوائر الحكومية وفي الشركات، وهناك سيدات ماليزيات تولين مناصب مرموقة كمديرات للشركات والمؤسسات، وتحصل المرأة العاملة على راتب الرجل في المجال نفسه، فكل من الرجل والمرأة يحصل على حقوقه وكل يؤدي واجباته، وهو من ملامح التنمية الواضحة في ماليزيا (٥٣).

وحققت المرأة الماليزية إنجازاً عظيماً في تاريخ البلاد ، وذلك عن طريق اهتمام الدولة في تثقيفهن، الامر الذي فتح للمرأة مجالات عديدة على الصعيد المحلي او العالمي، وتتمتع المرأة بفرص متكافئة في التعليم والعمل ، فقد تم ادخال اصلاحات في الدستور الماليزي في العام ٢٠٠١، (تنص على حظر التفرقة على اساس الجنس)، وقد تم تعيين نساء مسلمات في بعض المناصب العليا كوزيرة التجارة والصناعة ومديرة البنك المركزي ، وعميدات لكليات كبرى في الجامعات الحكومية (٥٤)

واخيرا نرى ان تجربة ماليزيا كدولة اسلامية تعد من التجارب الناجحة في التنمية بكل المقاييس ، فقد اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة لكل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع تحقيق العدالة بين جميع المناطق في ماليزيا، ولم يهمل القطاع الزراعي لحساب القطاع الصناعي وانما قام القطاع الاخير بدعم القطاع الزراعي ، واكدت التجربة التنموية في ماليزيا على

العنصر البشري الذي يجعل الانسان محور النشاط التنموي ومن اول ادواته، فضلاً عن الاستفادة من دور المرأة في جميع المجالات التنموية وتوفير الفرص اللازمة لها لتعليمها وتأهيلها لدفع وتطوير وتنمية المجتمع الماليزي بكل المقاييس .

الخاتمة

من مجمل دراستنا السابقة نرى ان التجربة الماليزية في التنمية احدى التجارب الفريدة التي يجب على الدول العربية والاسلامية الاستفادة منها واستلهامها، فماليزيا اليوم تعد في طليعة الدول التي تسمى بنمور آسيا ، والتي كسرت طوق التخلف والرجعية، ودخلت في فلك الدول المتقدمة، وهي الدولة الاسلامية الوحيدة التي يقوم اقتصادها على التنوع، والفضل يعود في ذلك الى اهتمام الحكومات الماليزية منذ الاستقلال في العام ١٩٥٧الى الاهتمام بالمواطن وتنمية طاقاته وامكاناته الفكرية، مما حفز المواطن على رد الجميل لدولته وحكومته التي قدمت له كل مستلزمات الرقي البشري المادي والمعنوي ، وان اكثر مايثير الاهتمام والتوقف انها نجحت في بيئة متنوعة دينيا وعرقيا ولغويا، وكانت ماليزيا قد تقدمت بفعل القيادات السياسية والنخبة التي حكمتها، فضلا عن وجود شعب متسامح ويمتلك قيما انسانية نبيلة قوامها حب البناء والتقدم وعدم الميل للعنف وتفكيك الوحدة الوطنية للبلاد، كما نجد ان ماليزيا تقدمت بفعل نجاح النظام السياسي بتحقيق معادلة للتوازن بين ماهو سياسي واقتصادي وعدم تدخل المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية واقتصاردورهم على حماية حدود وسيادة البلاد، واستطاع النظام السياسي في ماليزيا تحقيق العدالة بين الولايات من خلال التوزيع العادل لمصادر الدخل الناجمة عن التقدم في عملية التنمية، وهكذا دخل مفهوم تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في تركيبة مشروع التنمية الذي تضمن برنامجاً طويل المدى ودون الحاق الضرر بالاخرين وعلى اساس ان الجميع يستفاد من عملية التنمية وثمارها، لذا اصبحت ماليزيا دولة صناعية رائدة، كما تميزت بأقتصاد متعدد الموارد يعتمد دخله على مصادر دخله القومي على الصناعة والزراعة والنفط والتعدين الخ، بحيث تم تحجيم الفقر والبطالة.

كما استطاعت الدولة في ماليزيا الاهتمام برأس المال البشري سواء الاستفادة من اهل البلاد الاصليين اومن المهاجرين من المسلمين التي ترحب السلطات الماليزية بتوطينهم .

واسهمت الدولة في تعزيز مفهوم الشورى والديمقراطية في مؤسسات الدولة من خلال الاحزاب السياسية المتعددة التي توفر اوسع مشاركة ممكنة للناس في مناقشة الامور التي تتعلق بالمصلحة العامة، وعليه مهما يقال عن تجربة ماليزيا التنموية لايمكن ايفاؤها حقها فهي تجربة يجب دراستها والاستفادة منها.

المصادر

١- د. هاني الياس خضر الحديثي ،المعضلات السياسية للتنمية في باكستان ،في مجموعه مؤلفين في كتاب مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث ،مركز دراسات العالم الثالث،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، ١٩٩٠،ص١٩٨.

٢- صبحي محمد قنوص ،ازمة التنمية ،ط ١، الدار الجماهيرية،للنشر والتوزيع والاعلان ،بنغازي ،ليبيا،١٩٩٢،ص٦٩.

٣- المصدر نفسه،ص,٦٩

٤- د.رياض عزيز هادي ،المشكلات السياسية في العالم الثالث،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد ،١٩٨١،ص,١٠٨

٥-كريمة عبد الرحيم حسن ، اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث ، في مجموعة مؤلفين في كتاب مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث ،مركز دراسات العالم الثالث،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد ،١٩٩٠،ص٦٦.

٦- المصدر نفسه،ص٦٦-,٦٧

٧- نفسه ،ص,٦٨

٨- سعد علي حسين ،تجربة التنمية الماليزية :دراسة في الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،٢٠٠٥-٢٠٠٦،ص٣٤.، وينظر ايضاً: د.ثامر كامل محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية : دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي، ٢٠١٠، ص,١٦

٩- المصدر نفسه ،ص٣٦-,٣٧

١٠- د.عامر حسن فياض ،البعد الثقافي للتنمية في العالم الثالث، في مجموعة مؤلفين في كتاب مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد ،١٩٩٠،ص,٨٦

١١- المصدرنفسه،ص,٨٩

١٢- نفسه، ص,١٠٥

١٣- د. ضاري رشيد الياسين،التنمية والتكامل في امريكا اللاتينية،في مجموعة مؤلفين في كتاب مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث،مركز دراسات العالم الثالث،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،١٩٩٠،ص٣٥٢-,٣٥٣

١٤- ماجد حمود وكمال حمود ،الاطلس الجغرافي ، للعالم الاسلامي ،دار الرضوان ،حلب،٢٠٠٦،ص٨١.وينظر ايضاً: شفيقة العريس، الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم ، دار اليوسف، بيروت ، ٢٠٠٥،ص ,١٧٢

١٥- د. جودة حسنين جودة ، جغرافية اوراسيا الاقليمية، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ٢٠٠٠، ص ٥٣١-,٥٣٢

١٦- المصدر نفسه، ص٥٤٥-,٥٤٨

١٧- نفسه، ص ,٥٤٨

١٨- علي احمد هارون وجودة حسنين جودة،جغرافية الدول الاسلامية، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٩٩،ص ٥٢٠، وايضاً جودة حسنين جودة، جغرافية اوراسيا الاقليمية، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤٣-,٥٤٤

١٩- علي احمد هارون ، مصدر سبق ذكره، ص٥٢٠-,٥٢١

٢٠- د.محمد السيد غلاب واخرون ، البلدان الاسلامية والاقليات المسلمة في العالم المعاصر، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض ،١٩٧٩، ص٢٩٠-,٢٩١

٢١- محسن محمد صالح، النهوض الماليزي : قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٨، ص,١٣

٢٢- المصدر نفسه، ص١٣-,١٤

٢٣-علي فهد الزميع، تجربة الانتقال الى الديمقراطية في دولة الكويت ، في مجموعة مؤلفين لماذا انتقل الآخرون الى الديمقراطية وتأخر العرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩، ص ١٣٠-,١٣١

٢٤- محسن محمد صالح ، مصدر سبق ذكره، ص ١٤-,١٥

٢٥- المصدر نفسه، ص ١٦.

(*) الدكتور مهاتير محمد ولد في ٢٠ حزيران من العام ١٩٢٥ في الورسيتار بولاية قدح وهو اصغر تسعة ابناء لاب مدرس وام ربه منزل ، والده "محمد إسكندر" من اصول هندية ، وهو من عائلة فقيرة فأثناء الاحتلال الياباني لماليزيا في حقبة الحرب العالمية الثانية باع "مهاتيرمحمد" فطائر الموز والوجبات الخفيفة الاخرى لتوفير الدخل لاسرته ، والتحق "مهاتير محمد" بالمدارس العامة قبل ان يواصل تعليمه في كلية السلطان "عبد الحميد " في "الورسيتار" والتحق "مهاتير محمد " بعد ذلك بكلية الملك "إدوارد السابع الطبية "واصبحت جامعة سنغافورة الوطنية في سنغافورة بعد ذلك ، وحرر مجلة طبية طلابية ،كما ساهم ايضاً بتحرير صحيفة "ستريتس تايمز" بأسم مستعار ، واصبح رئيساً لجمعية الطلبة المسلمين في الكلية وبعد التخرج في العام ١٩٥٣، خدم "مهاتير" في الحكومة الماليزية الاتحادية كضابط خدمات طبية وتزوج من الطبيبة (ستي حازمة محمد علي)، وهي زميلة له في الكلية الطبية وله سبعة ابناء ، اربعة اولاد وثلاثة بنات ، ويعد رابع رئيس وزراء لماليزيا من المدة (١٩٨١-٢٠٠٣)، مما يجعلها اطول مدة لرئيس وزراء في ماليزيا ، وامتد نشاط " مهاتير محمد" السياسي لما يقرب من ٤٠ عاماً ، منذ انتخابه عضواً في البرلمان الاتحادي الماليزي في العام ١٩٦٤ حتى استقالته من منصب رئيس الوزراء في العام ٢٠٠٣ ، وكان "لمهاتير محمد" ،دور متميز في عملية التنمية في ماليزيا ، ومما يشار له مواقفه الداعمة للقضية الفلسطينية ، وايضاً تصريحه في اجتماع منظمة الدول الاسلامية في العام ٢٠٠٤ حيث قال" المشكلة هم اليهود ونحن المسلمون متسامحون " ، وبعد هذه الجلسة وصف الزعيم الماليزي بالبطل وذا الشخصية الفذة والرجولية ، لمزيد من التفاصيل ينظر : مهاتير محمد

http://www.ar.wikipedia.org.2013.p, 1-3.

٢٦- جابر عوض ، دور الدولة بين الاستمرارية والتغيير في الخبرة الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص٢٥٥.، وينظر ايضاً: وفاء لطفي ، اللامركزية والتنمية في ماليزيا، في مجموعة باحثين في كتاب ، اللامركزية والتنمية في الخبرة الآسيوية ، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص٢٥١-٢٥٢.

٢٧- جابر عوض ،مصدر سبق ذكره، ص ,٢٥٧

٢٨- محسن محمد صالح ، مصدر سبق ذكره، ص ١٦-,١٧

٢٩- نفسه، ص١٧.

(*) تنكو عبد الرحمن هو اول رئيس وزراء لماليزيا بعد الاستقلال ، شغل المنصب من العام ١٩٥٧-١٩٧٠، ولد في العام ١٩٠٣ في بلدة الورستار بولاية قدح دار الامان ، التحق بالمدرسة الوطنية في بلدة الورستار ثم بالمدرسة الانكليزية ، ثم درس في جامعة كامبريدج في بريطانيا عام ١٩٢٣ اذ حصل على شهادة البكالوريوس في القانون والتاريخ ، وفي العام ١٩٤٨ حصل على درجة الامتياز في في القانون من كلية (ابنز شامبل)، كما حصل على العديد من درجات الدكتوراه الفخرية وعين في العام ،١٩٦٠ رئيساً لجامعة الملايو واستمر في المنصب لعام ١٩٧٠ ، وانتخب في العام ١٩٥١ ،رئيس لحزب منظمة الملايو الوطنية المتحدة (حزب امنو)، وقاد الحزب كفاحاً مريراً للحصول على الاستقلال عن بريطانيا في العام ١٩٥٧ ، وهو اول امين عام لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، وبمبادرة من تنكو عبد الرحمن تم انشاء في كولالمبور المجلس الاقليمي للدعوة الاسلامية لمنطقة جنوب شرقي آسيا والمحيط الهندي بالتعاون مع رابطة العالم الاسلامي بمكة المكرمة في العام ١٩٨٠، وحصل على جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الاسلام في العام ١٩٨٣ ، توفي في العام ١٩٩٠ ينظر: تنكو عبد الرحمن

http://www.ar.wikipedia,p.1-2.

٣٠- محسن محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص١٨-١٩.

٣١- عادل الجوجري ، النمر الآسيوي : مهاتير محمد من شاب متمرد الى بطل إسلامي ، ط١، دار الكتاب العربي، حلب ، ٢٠٠٨،ص ١١-١٢.

٣٢- المصدر نفسه، ص١٥.، وينظر ايضاً: وفاء لطفي ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٨.

٣٣- محسن محمد صالح، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠.

٣٤- المصدر نفسه، ص ٢٠-٢١.

٣٥-د. محمد السيد سليم ، الاسلام والتنمية في ماليزيا، في مجموعة مؤلفين في كتاب الاسلام والتنمية في آسيا ، تحرير ماجدة علي صالح، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩،ص١١٥.

٣٦- المصدر نفسه، ص ١١٦.

٣٧- نفسه، ص ١٢٤.

٣٨- هدى ميتكيس، القيم الآسيوية والثقافة الماليزية في مجموعة مؤلفين في كتاب القيم الآسيوية ، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة،٢٠٠٧، ص ١٥٩-١٦٠.، وينظر ايضاً، د. ماجدة علي صالح، الثقافة السياسية لماليزيا ودول جنوب شرق آسيا، في مجموعة باحثين في كتاب ماليزيا وجنوب شرق آسيا، برنامج الدراسات الماليزية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٦٢.

٣٩- د. هدى ميتكيس مصدر سبق ذكره ، ص ١٦١-١٦٢.

٤٠- نفسه، ص١٦٤.

٤١- محسن محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص٧١ وينظر ايضاً: مي حنانيا، السياسة التربوية والتعليم في الاداء التنموي لسنغافورة وماليزيا، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،العدد ٣٨٨، حزيران ٢٠١١، ص ١٠٥.

٤٢- محسن محمد صالح، ص ٧٤-٧٥.، وينظر ايضاً: د. جابر سعيد عوض ، ماليزيا والاطار التنظيمي للتعاون الاقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا (الآسيان)، في مجموعة باحثين في كتاب ماليزيا وجنوب شرق آسيا، برنامج الدراسات الماليزية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩، ص ١٦.

٤٣-عبد الحافظ الصاوي ، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية ، مجلة الوعي الاسلامي ، الكويت ، العدد٤٥١،آيار ٢٠٠٩
http://www.kantakji.com.p.1-2.

٤٤- عبد الحسن الحسيني ، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة : قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، ٢٠٠٨،ص ٣٥٩.

٤٥- محسن محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢-٩٣.

٤٦- عبد الحسن الحسيني ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٠-٣٦٣.وينظر ايضاً: د. محمد ابراهيم الملثم،منظمات المجتمع المدني في ماليزيا، ، في مجموعة باحثين في كتاب المجتمع المدني في الخبرة الآسوية مركز الدراسات الآسيوية،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٠٦.

٤٧- ينظر بالتفصيل ، عبد الحسن الحسيني، ص ٣٦٨-٣٧٦.

٤٨- نفسه ، ص ٣٦٩.

٤٩- القوة الاقتصادية : ماليزيا بلد يتجه نحو الامام ، احصائيات التجارة الخارجية
http://www.malaysian industrial development authority,2009,p.1.

٥٠- المصدر نفسه ، ص٢.

٥١- نفسه، ص ٢وينظر ايضاً: عبد الحافظ الصاوي ، مصدر سبق ذكره، ص٦-٧.

(*) الاسيان هي رابطة دول جنوب شرق آسيا وقد تكونت في العام ١٩٦٧ ، وتضم كل من إندونيسيا وتايلاند وسنغافورة والفلبين وماليزيا وبروناي وفيتنام ولاوس و ميانمار وكمبوديا ، وقد اضيفت الى هذه الدول ثلاثة من اهم الدول في قارة آسيا هي اليابان والصين وكوريا الجنوبية من خلال مااطلق عليها بالاسيان +٣ ، فضلاً عن اعتماد الرابطة منذ العام ١٩٨٧ على سياسة فتح المجال مع الدول والتجمعات خارج المنطقة للدخول معها في علاقات تعاونية بما يضمن المصالح الاقتصادية لكافة الاطراف وتحقيق هدف الرابطة العام في التعاون الاقتصادي والسياسي والامني بين دولها د. ماجدة علي صالح، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠.

٥٢- باراج خانا، السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد،الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠٠٩، ص ٣٧٨,

٥٣- د. محمد ابراهيم الملثم، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٠-٢١١,

٥٤- المصدر نفسه، ص ٢١٣-٢١٤.

THE DEVELOPMENTAL EXPERIENCE OF MALYSIA FROM 2000 TO 2010

Instructor Doctor:
Nadia Fadhil Abbass

Abstract

This research deals with the Malaysian experience of development which has its own specialty and importance for the third world. Malaysia has witnessed a great economic progress during the last four decades. It was able to coincide between two different sides; integrating with the economies of globalization on one hand, and keeping its national economy system on the other hand. So Malaysia has changed from a country depends on exporting simple primary materials to one of the greatest industrial countries in the southeast of Asia.

The Malaysian system has harmonized with Islamic principle which regards the human being as the core and the tool of the developmental activity. So Malaysia has reinforced the moral values, justice, and economic equality with special attention on the development of native Muslim majority of Malawians, and encouraging them to work in different productive sectors.